S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/20645
18 May 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY
MAY 22 1989
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ،
موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

أرجو أن تسمحوا لي بأن أنقل اليكم فيما يلي نص رسالة موجهة اليكم من وزير خارجية بلدي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان .

"صاحب السعادة

"في الاجتماع الأخير الذي عقده رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في السلفادور في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ في إطار عملية إقرار السلم في المنطقة ، التي تعرف باسم اتفاقات اسكيبولاس ، اعتمدت مجموعة من التعهدات الهامة يتعين تنفيذها وفقا لجدول زمني محدد بوضوح .

"ومن بين البنود التي يجب تنفيذها في موعد لا يتجاوز ١٥ أيار/مايو اعتماد خطة لتسريح آلاف من المتمردين من المرتزقة الموجودين في معسكرات في أرض هندوراس والذين يعملون انطلاقا منها ، أو إعادتهم طوعا الى أوطانهم أو إعادة توطينهم .

"وترى نيكاراغوا أن عدم تنفيذ هذا التعهد الذي يتضمن أيضا بوضوح التنفيذ الفوري لهذه الخطة يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة .

"إن سياسة حكومة هندوراس هذه المتمثلة في مواصلة العمل بأسلوب يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي قد تجلى أيضا في المناورات التي تقوم بها لعرقلة تنفيذ الآلية التي أوصينا بها الأمين العام للأمم المتحدة للتحقق من تنفيذ هذه التعهدات الرامية الى منع استعمال القوات غير النظامية التي تعمل في منطقة أمريكا الوسطى لأراضي أي بلد ومنع تقديم أي مساعدة الى هذه القوات .

89-12956 (٨٩)٠٨١١ ٥

"وأرفق لكم طيه الرسالة الموجهة الى السيد كارلوس لوبيس كونتيراس وزير خارجية هندوراس بشأن هذه المسألة الاخيرة ، وأرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه المذكرة والرسالة المرفقة في أقرب وقت بوصفهما وثيقتين من وثائق مجلس الامن .

"توقيع
"ميغيل ديسكوتو بروكمان
وزير خارجية جمهورية نيكارغوا"

(توقيع) ديسي مونكادا
السفير
القائم بالاعمال بالنيابة

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩
موجهة الى وزير خارجية هندوراس من
وزير خارجية نيكاراغوا

أتشرف بالإشارة الى الحالة الناجمة عن تفاضي حكومة هندوراس عن وجود قوات المرتزقة المتمردة في هندوراس وما تقوم به من أنشطة انطلاقا من أرضها وسكوتها على ذلك وتأييدها له ، والناجمة أيضا عن الهجمات المسلحة المستمرة التي تشنها القوات المسلحة لهندوراس مما يضر بنيكاراغوا ضررا بليغا .

وكما يُذكر فإن ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ينصّان بوضوح على الالتزام باحترام سيادة الدول واستقلالها والالتزام بعدم اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد بها والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والالتزام باستعمال الوسائل السلمية لحل المنازعات . كما أن صكوكا دولية أخرى وقّعت عليها هندوراس وأصبحت بالتالي ملزمة بتنفيذها تنص على حظر الاحتفاظ بجماعات مسلحة ومنشآت عسكرية بغرض الإضرار بدولة أخرى أو السكوت على وجودها أو تشجيعه أو مساندته أو تيسيره .

ومن ثم فإن هندوراس بوصفها بلدا ذا سيادة ملزمة بموجب القانون الدولي بما يلي :

(أ) نزع سلاح القوات غير النظامية المرتزقة وتسريحها وإبعادها عن منطقة الحدود وكذلك إزالة المنشآت والقواعد التي تستخدمها هذه القوات ؛

(ب) إيقاف وإنهاء الأنشطة غير المشروعة المتمثلة في استعمال القوة ضد نيكاراغوا وتهديدها بها من جانب :

'١' قوات المرتزقة ؛

'٢' نفس القوات المسلحة لهندوراس ؛

'٣' حكومة الولايات المتحدة بحجة إجراء مناورات عسكرية لا نهاية لها في أرض هندوراس .

إن موقف حكومة هندوراس المتمثل في رفض تنفيذ التزاماتها الدولية ومواصلة اتباع وتأييد وتشجيع سياسة غير مشروعة تتمثل في التدخل واستعمال القوة يجعل حكومتها مسؤولة مباشرة عن أنشطة قوات المرتزقة وما تقوم به قواتها المسلحة ذاتها من أعمال .

وفيما يتعلق بنيكاراغا فإن نفس ميثاق الامم المتحدة يعترف بحق الدول في اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حقها غير القابل للتصرف في الدفاع المشروع عن النفس . وهو حق للدول لا يمكن التخلي عنه .

وعلى الرغم من هذا الحق فإن نيكاراغوا قد فضلت استعمال الوسائل السلمية لحل المنازعات . ولذا فإنها بعد ست سنوات من المبادرات غير المجدية الرامية إلى التوصل الى وضع آلية فعالة للأمن على الحدود تكفل إنهاء تواطؤ هندوراس مع المرتزقة المتمردين قررت اللجوء الى محكمة العدل الدولية وهي الهيئة القضائية المثلى للحل السلمي للمنازعات .

وعلى الرغم مما أصدرته هندوراس مرارا في الفترة الاخيرة من نفي لمسؤوليتها عن حرب المرتزقة المتمردين فإن الوثائق الرسمية لحكومة الولايات المتحدة قد قدمت سردا موجزا لعمليات الرشوة التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة الى السلطات العليا في هندوراس . وكان الهدف من هذه الرشوة هو جعل حكومة هندوراس تواصل بنشاط اتباع سياستها غير المشروعة المتمثلة في التدخل في شؤون نيكاراغوا واستعمال القوة ضدها في تجاهل واضح لمشاعر شعب هندوراس النبيلة والاخوية واستخفاف بها .

إن نيكاراغوا يمكنها أن تقدر الاحتياجات الاقتصادية لهندوراس غير أن هذه الحقيقة لا يمكن أن تبرر أبدا أن يقبل حكام هندوراس على أنفسهم أن يتحولوا في مقابل مبلغ من الدولارات الى مرتكبي اعتداءات وجرائم ضد شعب شقيق ، وهذه هي حقيقة ما ارتكبته حكومة هندوراس في حق شعب نيكاراغوا .

فبعد سنتين تقريبا من توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني الذي تعهد فيه رئيس هندوراس هو وسائر رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى بمنع استعمال القوات غير النظامية لأراضي بلدانهم وإيقاف تقديم أي مساعدة الى تلك القوات اتضح أنه لم يكن لدى

هندوراس قط أي نية لتنفيذ ذلك الاتفاق ، بل على العكس من ذلك حاولت هندوراس منذ البداية أن تستعمل حجة "اشتراكها" في عملية المفاوضات - التي عملت هندوراس نفسها على أن تكون بلا نهاية كرخصة لانتهاك أبسط قواعد التعايش المتمدين بين الدول ذات السيادة ، دون أن تتعرض للعقاب .

وكان هذا هو الاساس غير المنطقي للتعارض بين اللجوء الى المحكمة والتفاوض السياسي الذي استندت اليه هندوراس في محكمة العدل الدولية بغية حرمان نيكاراغوا من حق اللجوء الى تلك المحكمة العليا من أجل حماية نفسها من تصرفات هندوراس .

وقد رفضت محكمة لاهاي هذا الاساس بشكل قاطع فقط قررت بالإجماع في حكمها الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ تأييد الاساس الذي استندت إليه نيكاراغوا .

وعلى الرغم من قرار محكمة العدل الدولية تحاول هندوراس استعمال هذه الحجة الواهية لمنع الامين العام للامم المتحدة من أن يشرع في تكوين ونشر الوحدات المتحركة الدائمة التي ستقوم بالتحقق من تنفيذ الالتزام بمنع استعمال الاراضي من جانب القوات غير النظامية والكف عن تقديم المساعدات إلى تلك القوات .

وقد كان موقف هندوراس سواء في عملية كونتادورا أو في عملية اسكيبولاس يتمثل في الحيلولة دون انشاء وتشغيل آليات موثوق بها للتحقق من تنفيذ الالتزامات المبرمة في اطار هاتين العمليتين .

ونحن لا نعرف ما إذا كان موقف هندوراس من تشغيل القوات المتحركة الدائمة التابعة للامم المتحدة ناجما أيضا عن نوع من المفاوضات مثل المفاوضات التي أجراها بوش ، الذي كان نائبا للرئيس في ذلك الوقت مع الرئيس سواسو كوردوبا ، كما يتضح من الوثائق التي قدمت في قضية أوليفر نورث ، حتى تواصل هندوراس الاسهام في إحباط خطة اقرار السلم في أمريكا الوسطى بتعميق سياسة التدخل في شؤون شعوب أمريكا الوسطى التي تتبعها الولايات المتحدة ، أم لا .

وعلى الرغم من تاريخ هندوراس الطويل في عدم تنفيذ الالتزامات وممارسة أساليب المماطلة وتحريف الحقائق والانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي لا نخفي عليكم أننا نأمل في أن ينفذ الالتزام المبرم في كوستادلسول في ١٤ شباط/فبراير من أجل تسريح قوات المتمردين ، نتيجة للمطالبة العادلة والعامة لشعب هندوراس الذي يرفض باستمرار سياسة معاداة نيكاراغوا .

وهذا هو الاطار الذي ينبغي أن يفهم فيه قلق نيكاراغوا البالغ إزاء عدم تقديم هندوراس أي اقتراحات بشأن تسريح قوات المتمردين ، وهو ما تعهدتم به بوصفكم ممثل حكومتكم في اجتماع وزراء الخارجية المعقود في كوستاريكا يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس . وأود أن أؤكد لكم أنه بعد ٣٠ يوما بالضبط ، أي في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ، يجب إقرار خطة البدء الفوري في تسريح قوات المتمردين أو اعادتهم الطوعية الى أوطانهم أو اعادة توطينهم في بلدان ثالثة .

وفيما يتعلق بالشكوى التي قدمتها نيكاراغوا ضد هندوراس إلى محكمة العدل الدولية يجب أن تفهموا سعادتكم أن مواصلة السياسة التي تتبعونها ضد نيكاراغوا ليس من شأنه إلا أن يسهم في زيادة حجم الشكوى المقدمة ضد هندوراس الى محكمة لاهاي . وفي ذلك المحفل العظيم لن يفلح أي أسلوب تسويف في أن تمر دون فرض عقاب سنوات جديدة من العدوان على شعبنا الذي سقط من بينه ٦٠ ٠٠٠ ضحية ولحقت به خسائر مادية لا تحصى .

إن حكومة هندوراس مسؤولة عما يقترفه المتمردون من أعمال لانها اشتركت مع الولايات المتحدة في تنفيذ سياسة غير مشروعة أدانتها محكمة العدل الدولية . إن مسؤولية الاعمال التي تقوم بها قوات المتمرين التي تعتمد على تواطؤ ودعم ومشاركة حكومة هندوراس وقواتها المسلحة تقع على هندوراس وينشأ عن تصرف حكومتكم غير المشروع مسؤولية دولية لا سبيل الى التملص منها لأن المتمردين ما كانوا ليستطيعون أن يقترفوا ما يرتكبونه من أفعال لولا أن وفرت لهم هندوراس أراضيها كملجأ ولولا الدعم الذي يلقونه من حكومتها . وبدون مشاركة هندوراس ما كانت حكومة الولايات المتحدة لتستطيع أن تنفذ سياستها العدوانية ضد نيكاراغوا عن طريق المرتزقة .

إن شعب هندوراس وسائر شعوب أمريكا الوسطى تعرف كيف تحاكم من خانوا بفظاعة مبادئ مراسان وجميع زعماء وحدة أمريكا الوسطى العظام . ويقع على عاتق نيكاراغوا وحدها مهمة المطالبة بالعدل ، وسوف تأخذ القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية مجراها الى أن يتحقق بالكامل هذا الهدف القومي العادل .

(توقيع) ميغيل ديسكوتو بروكمان
وزير الخارجية

- - - - -